



شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم



شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of
15-25- c and relative humidity 20-40%

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل



جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
برنامج الدراسات الأوروبية المتوسطة

٣٠٥٤ ص

أثر اتفاقيات تحرير التجارة على الصادرات :
مع التطبيق على اتفاقية أغادير وبروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة

درجة الماجستير في الدراسات الأوروبية المتوسطة

إعداد الطالب / محمد عبد المنعم علي محمد

تحت إشراف

أ.د. محمد فتحي صقر

مارس ٢٠١٠



إجازة

في تمام الساعة السابعة من مساء يوم الاثنين الموافق ٧ مارس ٢٠١٠ اجتمعت لجنة المناقشة والحكم لمناقشة الرسالة المقدمة من الباحث/ محمد عبد المنعم علي محمد، للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الأوروبية المتوسطة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة، وموضوعها:

أثر اتفاقيات تحرير التجارة على الصادرات:

مع التطبيق على اتفاقية أغادير وبرتوكول المناطق الصناعية المؤهلة

وبعد مناقشة استمرت زهاء ثلاث ساعات، إختلت اللجنة للمداولة وأوصت بمنح الباحث/ محمد عبد المنعم علي محمد درجة الماجستير في الدراسات الأوروبية المتوسطة بتقدير جيد جداً.

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ محمد فتحي صقر
الأستاذ المتفرغ بقسم الاقتصاد بالكلية

شرفاً

عضواً من الداخل

الأستاذ الدكتور/ عادلة محمد رجب
الأستاذ بقسم الاقتصاد بالكلية

الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم منصور
مدير مركز الدراسات المستقبلية بمركز المعلومات
ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

عضواً من الخارج

الاسم:	محمد عبد المنعم علي محمد
تاريخ وجها الميلاء:	١٩٧٧/٣/١٥ البحيرة
الدرجة:	ماجستير دراسات أورومتوسطية.
التخصص:	دراسات أورومتوسطية.
المشرفون:	د. محمد فتحي صقر.
عنوان الرسالة:	أثر اتفاقيات تحرير التجارة على الصادرات: مع التطبيق على اتفاقية أغادير وبروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة.

ملخص الرسالة:

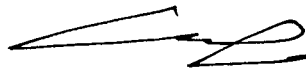
تعتبر الصادرات من أهم عناصر التنمية الاقتصادية، وتقوم اتفاقيات تحرير التجارة بدور بارز في تفعيل وتنشيط الصادرات، كما تساعد على تنمية المبادلات التجارية وتحريرها وتشجيع الاستثمارات، وتتكون اتفاقيات تحرير التجارة بهدف خلق قوى تجارية تنافسية لفتح مزيد من الأسواق التصديرية الخارجية. استطاعت كل من إتفاقية أغادير وبروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة إلى تحرير التجارة بين البلدان الموقعة عليها وخلق بيئة تنافسية لهذه الدول مع أسواق الاتحاد الأوروبي.

ساعدت إتفاقية أغادير كل من مصر والأردن في زيادة صادراتها من الملابس الجاهزة لوجود ميزة تنافسية لبعض المنتجات وبشكل أكبر في المنتجات المصرية، كما يسعى الاتحاد الأوروبي متمثلاً في المفوضية الأوروبية إلى زيادة استثماراته في دول أغادير.

استطاع بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة زيادة الصادرات الأردنية إلا أن تأثيره كان محدوداً بالمقارنة بمصر.

إشراف

د. محمد فتحي صقر



مستخلص الرسالة :

تعتبر الصادرات من أهم عناصر التنمية الاقتصادية، وتقوم اتفاقيات تحرير التجارة بدور بارز في تفعيل وتنشيط الصادرات، كما تساعد على تنمية المبادلات التجارية وتحريرها وتشجيع الاستثمارات، وتتكون اتفاقيات تحرير التجارة بهدف خلق قوى تجارية تنافسية لفتح مزيد من الأسواق التصديرية الخارجية. استطاعت كل من إتفاقية أغادير وبروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة إلى تحرير التجارة بين البلدان الموقعة عليها وخلق بيئة تنافسية لهذه الدول مع أسواق الاتحاد الأوروبي.

ساعدت إتفاقية أغادير كل من مصر والأردن في زيادة صادراتها من الملابس الجاهزة لوجود ميزة تنافسية لبعض المنتجات وبشكل أكبر في المنتجات المصرية، كما يسعى الاتحاد الأوروبي متمثلاً في المفوضية الأوروبية إلى زيادة استثماراته في دول أغادير.

استطاع بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة زيادة الصادرات الأردنية إلا أن تأثيره كان محدوداً بالمقارنة بمصر.

الكلمات الدالة:

- راتفاقية أغادير - الصادرات - تحرير التجارة -
- راتصاغات - الكونز

إشراف

د. محمد فتحي صقر



المحتويات

٣	مقدمة
١١	الفصل الأول: الإطار النظري
١٢	• المبحث الأول: أثر تحرير التجارة على تنمية اقتصاديات الدول النامية.
١٦	• المبحث الثاني: دراسة وتحليل بعض تجارب تحرير التجارة في العالم.
٣٣	الفصل الثاني: اتفاقيات تحرير التجارة
٣٤	• المبحث الأول: اتفاقية أغادير .
٤٣	• المبحث الثاني: بروتوكول الكويت .
٤٩	الفصل الثالث: دور اتفاقية أغادير وبروتوكول الكويت في تفعيل صادرات الدول العربية الموقعة عليهما.
٥٠	• المبحث الأول: دور اتفاقية أغادير في تنمية الصادرات المصرية والأردنية.
٧٩	• المبحث الثاني: دور بروتوكول الكويت في تنمية الصادرات المصرية والأردنية.
٩٥	خاتمة: الخلاصة والتوصيات.
١٠٢	المراجع
١٠٧	الملاحق

مقدمة

تعتبر الصادرات هي من أهم عناصر التنمية الاقتصادية، وتقوم اتفاقيات تحرير التجارة بدور بارز في تفعيل وتنشيط الصادرات. وفي المنطقة العربية، تم توقيع اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطة المعروفة باسم اتفاقية أغادير، وأطراف هذه الاتفاقية هم المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية. وتساعد هذه الاتفاقية على تنمية المبادلات التجارية وتحريرها ودعم المشاركة العربية المتوسطة وتشجيع الاستثمارات المتبادلة فيما بينها، وجعل نطاقها الاقتصادي أكثر اندماجاً وجذباً للاستثمارات الخارجية، وكذلك تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في الدول العربية الأطراف في الاتفاقية فيما يخص التجارة الخارجية والزراعة والصناعة والنظام الضريبي والمالي والخدمات والجمارك وبما يوفر المنافسة الموضوعية، وتم إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية الأطراف في الاتفاقية بصفة تدريجية ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٠٠٥/١/١.

وكذلك تم توقيع بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) بين كل من المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة وإسرائيل عام ١٩٩٨. وتم توقيع بروتوكول مماثل بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٤، وذلك بهدف تحفيز التنمية الاقتصادية في المنطقة وزيادة التبادل التجاري بين الدول المشاركة.

ومن المتوقع أن تساعد هذه الاتفاقيات على زيادة الصادرات بين الدول العربية الموقعة عليها، وكذلك على زيادة صادرات الدول العربية للعالم الخارجي. وسوف يتم المقارنة في هذه الدراسة بين كل من مصر والأرن حيث أنهما هما عامل مشترك في كل من الاتفاقية والبروتوكول محل الدراسة.

المشكلة البحثية:

تنبع أهمية المشكلة من الدور الذي قد تلعبه اتفاقيات تحرير التجارة في تفعيل وتنمية الصادرات للدول العربية المتوسطة الموقعة على هذه الاتفاقيات. وفي هذا الإطار، تبرز المشكلة البحثية في تحليل وتقويم ما سيحدث لصادرات الدول العربية الموقعة على اتفاقية أغادير، وكذلك الدول العربية الموقعة على بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)، مع عمل مقارنة بين الاتفاقيتين من حيث البنود، والاشتراطات، والتحديات، ومزاياها بالنسبة لتنمية الصادرات.

أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي للدراسة هو تحليل أثر اتفاقيات تحرير التجارة على زيادة الصادرات في كل من مصر والأردن.

ويمكن تحقيق أهداف الدراسة من خلال ما يلي:

- مناقشة اتفاقيات تحرير التجارة ودورها في تنمية الصادرات.
- دراسة وتحليل بنود كل من اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطة (أغادير) و بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ).
- استقراء ما قد تقدمه هذه الاتفاقيات للدول العربية الموقعة عليها.
- توضيح الفرق بين اتفاقية أغادير و بروتوكول الكويز.
- استخلاص النتائج واستعراض التوصيات ومدى الاستفادة منها في التطبيق على الاقتصاد المصري.

الأسئلة البحثية:

- انطلاقاً من أهداف الدراسة، يطرح البحث التساؤلات التالية:
- هل تؤدي اتفاقيات تحرير التجارة إلى تنمية الصادرات بكافة أنواعها؟

- ما هي أهم البنود والاشتراطات والتحديات المتعلقة بكل من اتفاقية أغادير وبروتوكول الكويز؟
- هل ستساعد كل من اتفاقية أغادير وبروتوكول الكويز الدول العربية الموقعة عليها على تنمية صادراتها؟
- ما هو العائد المتوقع على الاقتصاد المصري من هذه الاتفاقيات؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الاتجاه المتزايد في الآونة الأخيرة إلى إبرام اتفاقيات تحرير التجارة سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، وما قد تلعبه هذه الاتفاقيات من دور بارز في تنشيط الصادرات. وفي منطقتنا العربية، فقد تم توقيع بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة بمشاركة الولايات المتحدة وإسرائيل، كذلك تم توقيع اتفاقية أغادير بين عدد من الدول العربية المتوسطة. لذلك، تعنى الدراسة بتحليل الآثار المحتملة لهذه الاتفاقيات على الصادرات، مع إجراء مقارنة بين كل من الاتفاقية والبروتوكول.

نطاق الدراسة:

تقوم الدراسة على بحث وتحليل اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطة الموقعة على اتفاقية أغادير (الأردن - مصر - تونس - المغرب)، والموقعة على بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) بين الأردن والولايات المتحدة وإسرائيل ومصر.

ويتحدد المجال الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٨ - حتى انتهاء الدراسة. وقد تم تحديد بداية الفترة بعام ١٩٩٨ وهو تاريخ توقيع بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة بين الأردن والولايات المتحدة وإسرائيل، وتغطي فترة الدراسة عام ٢٠٠٤ الذي شهد توقيع اتفاقية أغادير بين مصر والأردن وتونس والمغرب، وهو مجال

المقارنة في هذه الدراسة، وتمتد فترة التحليل واستخلاص النتائج حتى عام ٢٠٠٦ وفقاً لأحدث البيانات والمعلومات المتاحة وقت إعداد الدراسة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي للاتفاقيات محل الدراسة، كما تتناول الدراسة تقويم تجارب الاتفاقيات السابقة في مناطق أخرى من العالم، وذلك لاستخلاص النتائج والتعرف على مدى إمكانية محاكاتها على الاتفاقيات محل الدراسة في ضوء الدروس المستفادة منها. وتعتمد الدراسة أيضاً على استقراء المعلومات من البيانات الإحصائية التي تصدرها الجهات الرسمية، مثل التقارير والنشرات الشهرية والسنوية.

الدراسات السابقة:

ركزت معظم الدراسات السابقة في موضوع البحث على عنصرين أساسيين، وهما الصادرات واتفاقيات تحرير التجارة، وعلى العلاقة بينهما. وفيما يلي عرض لأبرز اتجاهات الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

أولاً: الصادرات

تعرضت الدراسات التي ركزت على قضية الصادرات لعدة موضوعات، كان أهمها الجانب النظري في تعريف الصادرات وأهميتها في إحداث التنمية الاقتصادية، في حين ركزت بعض الدراسات الأخرى على الدور الذي تلعبه الصادرات في بعض الدول على وجه التحديد، وفيما يلي عرض مبسط لأبرزها.

ركزت دراسة بعنوان "الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن"^(١) على دراسة وتحليل أهمية وتطور قطاع الصادرات السلعية في الأردن خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٧ من حيث تركيبها السلعي وتوزيعها الجغرافي ودرجة تركيزها، والمعوقات التي تواجهها، وسياسات وأساليب دعمها، إلى جانب تحليل الآفاق المستقبلية للصادرات في ضوء التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية. وخلصت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني تشكل أهمية كبيرة، وخاصة جانب الواردات حيث تعتمد القطاعات الإنتاجية المختلفة على استيراد السلع الرأسمالية والمواد الأولية التي تحتاجها في عملية الإنتاج، وأوصت الدراسة بضرورة اعتبار التصدير محورياً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الأردني، وضرورة وضع خطة وطنية واضحة المعالم والأهداف لقطاع التصدير. وتعرضت رسالة أخرى بعنوان "الصادرات الزراعية المصرية وقيود الاتحاد الأوروبي"^(٢) إلى دراسة وتحليل الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبي وأهميتها في الناتج المحلي الإجمالي. وقامت الدراسة بإجراء تقويم للسياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي وما تمنحه من مزايا لمصر وما تفرضه من عقبات. وخلصت الدراسة إلى أن هناك تحديات عديدة تواجه الصادرات المصرية، على المستوى الداخلي والخارجي.

ثانياً: تحرير التجارة

تعرضت الدراسات التي ركزت على قضية تحرير التجارة لبحث آثار تحرير التجارة أو آثار بعض التعاملات التفضيلية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي. وفيما يلي عرض موجز لبعض هذه الدراسات.

^(١) محمد المجالي، الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن (جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٩).

^(٢) رشا جلال الدين، الصادرات الزراعية المصرية وقيود الاتحاد الأوروبي (جامعة القاهرة: رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١).